تجليات التعدد المصطلحي في النقد العربي المعاصر
(الواقع والآفاق)

الأستاذة: فتيحة بن يحيى
جامعة أبي بكر بلقايد (تلمسان)

يشهد النقد العربي الحديث نموا و اتساعا و تدفقا على مستوى التأليف والترجمة، و يحاول أن ينهل من مناهل النقد الغربي مستلهما نظرياته و مقتبسا مناهجه، و لكن هذه المحاولات لم تسلم في أكثر الأحيان من الاضطراب و التعثّر و الارتباك، و قد يكون من أسباب ذلك المصطلحات الأجنبية و ما تثيره من مشاكل و قضايا لا حصر لها، فالمصطلح يتأثر قليلا أو كثيرا عندما يتم نقله من اللغة المصدر إلى اللغة الهدف.

أولا: المصطلح النقدي العربي.

1- **تعريف المصطلح و طرق توليده:** أول ما نستهل به تعريف المصطلح، هو ما قاله الدكتور عبد العالي بوطيب حول المصطلح:«مفاتيح العلوم مصطلحاتها، و مصطلحات العلوم ثمارها القصوى، فهي مجمع حقائقها المعرفية، و عنوان ما به يتميز كل واحد منه عما سواه، و ليس من مسلك يتوسل به الإنسان إلى منطق العلم غير ألفاظه الاصطلاحية، حتى لكأنّها تقوم من كل علم مقام جهاز من الدوال ليست مدلولاتها إلاّ محاور العلم ذاته»[1].

أ- المصطلح مصدر ميمي للفعل اصطلح، و قد يكون اسم مفعول لذات الفعل و قد كان لعلمائنا القدماء جهود طيبة في مجال فهم المصطلح و تحديد معناه و الوقوف على أهميته نذكر على سبيل المثال: «الزينّة في المصطلحات الإسلامية العربية»لأبي حاتم الرازي(277هـ)، «الألفاظ المستعملة في المنطق» لأبي نصر الفارابي(ت339هـ)، «مختصرات اصطلاحات الصّوفية» لابن عربي(ت638هـ). وقد رأوا أنه لابد من اتفاق مجموعة من العلماء عليه، و لابد من استعماله في مجال علمي معين، أو فن بعينه، حتى يكون واضح المعنى، محدد الدلالة، مؤديا الغرض المراد.

فالمصطلح هو علامة لغوية خاصة تشكل وحدة مركبة من دال و مدلول، وتأتي خصوصية المصطلح قياسا إلى العلامة اللغوية العامة في اتساعه الدلالي مرهون بالمدلول وليس بالدال، فالشيء المهم في المصطلح هو معرفة الشيء اللغوي الذي ينبغي أن يتلاءم مع دلالة محددة سلفا، أي أن عالم الاصطلاح يختلف في منهجه عن عالم اللغة[2].

إن المصطلح يتميز عن باقي الكلمات في اللغة العامة بسيمات محددة وهامة هي:

- **البناء:** هي اتفاق و اصطلاح علماء و باحثي المصطلح على دلالة مصطلح معين في تخصص معين.

- **الوضوح:** فالمدلول المتفق عليه من قبل المتخصّصين و الباحثين يجب أن يكون واضحا و خاليا من الغموض و الالتباس بالضرورة.

- **التخصيص و البساطة:** هذه السمة تخصّ المصطلح المركب فيجب أن تكون ألفاظه محددة، و تراكيبه واضحة المعنى و بسيطة.

- **اللفظ و التركيب:** فالمصطلح يجب أن يكون إما لفظا أو تركيبا و ليس عبارة أو جملة طويلة، و ليس من الضروري أن يحمل كل صفات المفهوم الذي يدل عليه، فالمصطلح يحمل صفة واحدة على الأقل من صفات ذلك المفهوم[3].

و يعرف محمود حجازي المصطلح بأنه:«كلمة لها في اللغة المتخصّصة معنى محدد و صيغة محدّدة، و عندما يظهر في اللغة العادية يشعر المرء أن هذه الكلمة تنتمي إلى مجال محدد».

و يتفق المتخصّصون في علم المصطلح على أفضل تعريف للمصطلح وهو:« الكلمة الاصطلاحية أو العبارة الاصطلاحية مفهوم مفرد،أو عبارة مركبة استقرّ معناها، أو بالأحرى استخدامها، و حُدّد في وضوح، و هو تعبير خاص ضيق في دلالته المتخصّصة، و واضح إلى أقصى درجة ممكنة، و له ما يقابله في اللغات الأخرى، و يرد دائما في سياق النظام الخاص بمصطلحات فرع محدد فيتحقق بذلك وضوحه الضروري»[4].

ويجدر بنا في هذا التعريف المبسط للمصطلح أن نشير إلى نقطة مهمة ألا و هي توليد المصطلح العلمي العربي الحديث لما لها من أهمية في محاولة الإلمام بكل جوانب هذا الموضوع وهي:

أ- التوليد الصوتي: و هو إحداث وحدات معجمية جديدة ذات تأليفات صوتية مستقلة مثل الإبدال و القلب المكاني و التماثل و التباين.

ب- التوليد الصرفي: و هو إحداث وحدات معجمية جديدة لها صيغتها الصرفية المستقلة، و دلالتها الخاصة بها و هو أنواع: الاشتقاق، النعت، التركيب.

ج- التوليد الدلالي: يكون بإحداث مدلولات جديدة في اللغة تحملها دوال موجودة فيها بمعنى توليد مدلولات دون دوال و هو نوعان: المجاز و الترجمة الحرفية أو النسخ.

د- التوليد بالارتجال: و هو اختلاف وحدة معجمية جديدة تتوافر فيها ثلاث خصائص تمييزية و هي الانتماء المقولي، التأليف الصوتي و البنية الصرفية، أما خاصية الدلالة فيحققها المرتجل وحده أو يحققها طول الاستعمال و تواتره على أنها قد لا تتحقق البتة[5].

و- التوليد بالاقتراض: هو أخذ و نقل وحدات معجمية كما هي من لغة ما إلى لغة أخرى أجنبية عنها، و كل هذه الأنواع من التوليد المصطلحي مشتركة بين جميع اللغات.

ب- إن وضع المصطلح و تحديد معناه ليس أمرا يسيرا يمكن لكل شخص أن يقوم به، يقول لويس يلمسلاف (1899- 1965):«المصطلح إنّما هو مسألة ذوق و لا يمتّ إلى حقائق الأمور بصلة» [6] فلابد لمن أراد القيام بعملية الاصطلاح أن يكون واسع الثقافة و العلم

متخصصا بأحد فروع المعرفة المختلفة ملمّا بكل دقائق تخصّصه و صاحب دراية عميقة لقواعد لغته.

فوضع المصطلح لا يتأتى لكل فرد، و إن حاول ذلك جاهدا، إنه مهمة العلماء والباحثين، و لا يقوم به إلاّ المتخصّصون و المبدعون من خلال أبحاثهم العلمية التي توصلهم إلى استنتاجات و مفاهيم جديدة ليس لها من ألفاظ اللغة ما يعبر عنها أو يدل عليها.

ت- وقد تطور وضع المصطلح و أصبح يقوم على أسس و مناهج واضحة و محددة مما أظهر علما جديدا خاصا به هو علم المصطلح أو المصطلحية Termimology.

إن حرص العلماء في القديم و الجديد على تعريف المصطلح و تحديد مفهومه وتوضيح المراد به، نابع من أهميته و دوره في ربط الصلات بين الأمم و التواصل بين الشعوب، وله من الأهمية في نقل العلوم و المعرفة و تعميم الثقافة و الابتكارات، و نشر كل جوانب الحضارة المعاصرة و النظريات المختلفة التي تخدم جوانب الحياة الإنسانية كافة، فالمصطلح يلعب دورا هاما في ربط الصلة بين الأمم و الشعوب و في نقل المعرفة و التكنولوجيا، و نشر آثار الحضارة الحديثة[7].

فالحاجة إلى المصطلح لا تنتهي، و دائرته لا تغلق، و مجاله لا يحد، فهو علم دائم التجدّد و التطور لأنه مرتبط بنمو المعرفة الإنسانية و اتساع دائرتها و نطاقها، فكلما جدّ جديد في حياة الإنسان اصطلح على اسم له، فعملية الاصطلاح لا تنتهي عند حد معين، لأن المعرفة الإنسانية لا تتوقف و دائمة النمو و التطور، فالمصطلحات تخلق عند الحاجة إليها، و تخلق في أثناء الدراسة و البحث، فكلما اتسع نطاق التفكير و تشعب في إطار حقل معرفي بعينه، مست الحاجة إلى الجديد من المصطلحات.

2- **واقع المصطلحات النقدية العربية:** إن الاضطراب المنهجي في وضع المصطلح العلمي العربي لا يزال بدوره عاجزا عن اكتساب حيز دلالي دقيق مضبوط ما لم يعتمد على مصطلح أعجمي كمرجع يدعمه.

يجد الباحثون في علم الاصطلاح صعوبة كبيرة في ترجمة المصطلحات النقدية، إذ أن أي خطأ في ترجمة مصطلح معين قد يؤدي إلى تقويض نظرية نقدية أو تشويهها، فقد نجد المصطلح الواحد يترجم بثلاثة مصطلحات أو أكثر و ربما كان داخل بلد واحد.

إن النقاد واعون بهذه الأزمة و هم لا يتورعون في التصريح بها كلما أتيحت لهم المناسبة إذ تجدهم دائما يعترفون بشدة المعاناة التي يصادفونها أثناء ترجمة المصطلح النقدي إلى اللغة العربية، و يضطرون أحيانا إلى إبقاءه على أصله لعجزهم عن إيجاد مقابل له، وأحيانا يلجؤون إلى وضع و توليد مصطلحات جديدة.

فقد اختلف النقاد العرب في ترجمة المصطلح النقدي الغربي، و هذا راجع لعدة أسباب منها الاجتهاد الفردي في نقل المفاهيم الغربية فبعضهم ينقل و بعضهم يترجم و بعضهم يعرّب، و كل ناقد يختار الكلمات التي يحس أنها تحمل دلالات المصطلح الأصلي.

و يعد التعدد المصطلحي مظهرا من مظاهر السلبية في النقد العربي الحديث، فتعدد المقابلات العربية للمصطلح الأجنبي الواحد يصل عددها في بعض الأحيان إلى ثلاثين مقابلا [8] و هو أمر مستهجن و لا يصدقه العقل، و لاشك أن هذا التعدد المصطلحي يصدم القارئ و يولّد في نفسه الحيرة و القلق.

فهو مشكل لغوي ناتج عن عدم توحيد الرؤية اللغوية و عدم وجود مجال اصطلاحي من شأنه أن يحدث خلافات مفهومية و أحكام مغلوطة و وجهات نظر متعددة في وصف ظاهرة لغوية واحدة، و هذه النتيجة السلبية راجعة لأسباب معينة و هي:

- تعدد المقابلات العربية للمصطلح الأجنبي، أي تعدد الألفاظ الدالة على مدلول واحد.
- تعدد اللغات الأجنبية للمصطلح الأجنبي التي تؤخذ عنها المصطلحات.
- تعدد الجهات التي تضع المقابلات العربية في البلدان العربية.
- تعدد الأساليب و الوسائل المتبعة في وضع المقابلات.
- تعدد الحقول المعرفية التي تستعمل نفس المصطلح[9].

هذا ما تعيشه الأمة العربية في العصر الحاضر، فنحن نتعامل مع المعرفة الإنسانية فوق أرض غربية، فكان طبيعيا أن لا تكون مصلحاتنا موحّدة، و مراجعنا يشيع فيها الاختلاف الاصطلاحي أكثر من الاتفاق، فعملية وضع المصطلح يمكن أن يعبر عنها بأنها عملية وضع لغة علمية تتطلب الكثير من الدقة و الوضوح خالية من كل لبس أو خفاء، بعيدة كل البعد عن الاحتمالية.

لهذه الاعتبارات كلها نعتقد أن الوقت قد حان لإيلاء هذه الإشكالية ما تستحق من العناية و الاهتمام، عن طريق وضع إستراتيجية فعّالة بديلة على الصعيدين، القطري و القومي لتجاوز هذه السلبيات المصطلحية. في حقيقة الأمر هي مهمة صعبة حقا، و لكنها ليست بالمستحيلة، و ذلك لا يتم إلاّ بإتباع بعض المقترحات العلمية الواجب اتخاذها لتدارك الموقف:

- رفع وتيرة عمل المجامع اللغوية العربية، و مسايرة التطورات السريعة والمتلاحقة في مختلف المجالات العلمية.
- إعادة النظر في قواعد وضع المصطلحات العربية، بهدف توحيدها و تعميمها كي لا يبقى هناك اختلاف بين المجامع اللغوية.
- خلق وحدات بحث متخصصة في قضايا المصطلح على صعيد مختلف الجامعات و إشراكها في المجهود القومي المبذول في هذا الاتجاه.
- عقد لقاءات دورية منتظمة بين المهتمين في مختلف المستويات المحلية القطرية و القومية لتبادل الآراء و توحيد الخبرات.
- تفعيل دور مكتب تنسيق التعريب في توحيد جهود الفاعلين في هذا الميدان، مؤسسات و أفراد.
- استبدال الطرق التقليدية المتبعة في توصيل المعلومات المصطلحية بوسائل أخرى حديثة و متطورة[10].

ثانيا:إشكالية التعدد المصطلحي في التفكيكية.

ث- إن أهم خاصية تميز مصطلح التفكيكية(Déconstruction) في النقد العربي هي تعدد المقابلات العربية لهذا المصطلح، وفي هذا المبحث سنتعرف على الكيفية التي هاجر بها هذا المصطلح إلى الثقافة النقدية العربية.

ج- **1- التشريحية:** إن أول من تعرض لمصطلح التفكيكية في النقد العربي هو الدكتور عبد الله الغذامي في كتابه الخطيئة والتكفير(1985)(*)- سنتعرض لهذا الكتاب في الفصل الثالث- وقد استعمل مصطلح التشريحية بعد تردد كبير منه حيث يقول:" احترت في تعريب هذا المصطلح ولم أر أحدا من العرب تعرض له من قبل(على حد اطلاعي) وفكرت له بكلمات مثل(النقض/والفك) ولكن وجدتهما يحملان دلالات سلبية تسيء إلى الفكرة، ثم فكرت باستخدام كلمة التحليلية من مصدر(حل) أي نقض، ولكنني خشيت أن تلتبس مع حلل أي درس بتفصيل واستقر رأيي أخيرا على كلمة التشريحية أو تشريح النص، والمقصود بهذا الاتجاه هو تفكيك النص من أجل إعادة بناءه، وهذه وسيلة تفتح المجال للإبداع القرائي كي يتفاعل مع النص..."[11]

وقد استهل عبد الملك مرتاض مصطلح التشريحية إلى جانب التقويضية والتفكيكية، في كتابه(بنية الخطاب الشعري)، دراسة تشريحية لقصيدة أشجان يمنية**،وكما نلاحظ أنه استعملها كعنوان فرعي لكتابه.

ح- لقد استعمل عبد الملك مرتاض التشريحية مع جهل منه باستعمال الغذامي لها،كان مرتاض يقصد بدلالة التشريحية القراءة المجهرية، وليس دلالة اصطلاحية تفكيكية كما استعملها الغذامي، ولهذا كان يفرق بين تشريحيته وتشريحية غيره، إذ قال:" كنا اصطنعنا في مبدأ مسارنا الحداثي مصطلح التشريح النصي الذي كنا نريد به في الحقيقة إلى القراءة المجهرية microlecture لا إلى التشريحية بمفهوم déconstruction" وبعد سبع سنوات من هذه الإشارة راح قائلا:" استعملنا نحن...مفهوم التشريح بمعنى التحليل المجهري للنص، بحيث نتابع سماته اللفظية واحدة بعد واحدة، وفي مستويات متباينة تتضافر لدى نهاية الأمر إلى تسليط الضياء عليه من كل زواياه الممكنة...غير أن الدكتور عبد الله الغذامي يبدو أنه استعمل معنى التشريح بمعنى يقترب من معنى التقويض (Déconstruction) بمصطلحنا، والتفكيك بمصطلح غيرنا من النقاد العرب الحداثيين..."[12].

خ- وقد أخذ يوسف وغليسي القول الأول من كتاب (مدخل قراءة الحداثة ص 12)، والقول الثاني من كتاب نظرية القراءة ص 61.

يعترف الغذامي بأن هذا المبدأ التشريحي الذي اصطنعه هو مبدأ توفيقه يقوم على استثمار جملة من المقولات النقدية، إنه تمثل كامل لمفهومات السياق والنصوص المتداخلة وتفسير النصوص، ويشكل عندي العمود الفقري لنظرية القراءة[13].

د- **2- التقويضية:** استعمل هذا المصطلح كل من عبد الملك المرتاض، ميجان الرويلي وسعد البازعي، وقد كان هذا سنة 1995 أول استعمال من قبل عبد الملك مرتاض، حتى أصبح يتحين أية مناسبة تفكيكية لتقويض هذا المصطلح وإبراز مسوغات إحلاله، وقد دعمه في هذا الناقدين الرويلي والبازعي في كتابهما دليل الناقد الأدبي الذي صدر أيضا سنة 1995 - مع استبعاد تأثيره فيهما أو تأثيرهما فيه- وقد أكدوا على أن مصطلح التقويض أقرب من التفكيك إلى مفهوم دريدا، لأنه يتناسب مع الاستعارة التي يستخدمها دريدا في وصفه للفكر الماورائي الغربي، إذ يصفه بأنه (صرح) أو معمار يجب تقويضه، ولئن انطوى مفهوم التقويض على انهيار البناء، فإن إعادة البناء تتنافى مع مفهوم دريدا للتقويض، إذ يرى في محاولة إعادة البناء فكرا غائيا لا يختلف عن الفكر الذي يسعى دريدا إلى تقويضه[14].

وقد استعمل ميجان الرويلي مصطلح التقويضية كذلك في كتابه قضايا نقدية ما بعد بنوية، كما يوضح هذا الأخير مع زميله البازعي سبب استعمال التقويض:" التقويض قد يتناسب تماما مع ما يذهب إليه دريدا من أن ليس ثمة عملية تقويضية واحدة وإنما هناك عمليات تقويض مستمرة...، كما رأينا أن التفكيك على شيوعه لا يفسر التوجه نحو خلخلة البنى الميتافيزيقية والإيديولوجية في الفكر والنقد المعاصر...

وقد قال عبد الملك مرتاض أن سبب استعماله لمصطلح التقويضية أن لها جذور في تراثنا العربي[15].

ولكن هذه التقويضية التي توشك أن تكون مصطلحا مقبولا- تهتز مقبوليتها قليلا، إذ نرى أن الناقد السعودي عابد خزندار يميز في تيارات مابعد الحداثة بين تيارين أساسين هما:

ذ- **القراءة التقويضية:**(destructive reading):رائدها فيلسوف الظاهراتية هيدغر.

ر- **ب- القراءة النقضية:**(desconstructive reading): رائده جاك دريدا و بهذا يعيد عابد خزندار ترتيب المفاهيم من جديد، مقترحا مصطلحا جديدا هو(النقض والنقضية)، ليضع التقويض و التقويضية في غير الموضع الذي وضعه فيه مرتاض و الرويلي و البازعي، ذ وضعه مقابلا عربيا للمصطلح الهيدغري destruction، وهنا يبدأ التباس جديد قد يزيدنا زهدا في التقويضية أصلا.

فالتحليل التقويضي عند عبد الملك مرتاض يقوم على تقويض لغة النص أجزاء أجزاء، و أفكارا أفكار لتبيين مركزي النص و الاهتداء إلى سرعة اللعبة فيه، ثم يعاد تطنيبه، أو بناؤه أو تركيب لغته على ضوء نتائج التقويض.

كما أن صاحبا دليل الناقد الأدبي يقدمان القراءة التقويضية تقديما إجرائيا على أنها "قراءة مزدوجة تسعى إلى دراسة النص مهما كان دراسة تقليدية أوّلا بإثبات معانيه الصريحة، ثم تسعى إلى تقويض ما تصل إليه من نتائج في قراءة معاكسة تعتمد على ما ينطوي عليه النص من معان تتناقض مع ما يصرح به، تهدف القراءة التقويضية من هذه القراءة إلى إيجاد شرخ بين ما يصرح به النص و ما يخفيه بين ما يقول النص صراحة و بين ما يقوله من غير تصريح"[16].

ز- **3- التفكيك و التفكيكية:** استعمل عبد الوهاب علوب التفكيك مقابل لمصطلح déconstruction، حتى تسنى له تمحيص التفكيكية للمصطلح الآخر الأندر حضورا في الثقافة الغربية و قد استعمل التفكيك أيضا سعيد علوش مقابلا للفعل الفرنسي ذاته، ويقدم للتفكيك ثلاث تعريفات:

أ- يقوم التفكيك عند دريدا على تحليل سيميولوجي لتكوين إيديولوجي موروث.

ب- تجزيء عناصر النص، إلى وحداته الصغرى و الكبرى.

ج- عملية الفهم لتركيب العمل الأدبي[17].

س- يبدو جليا أن التعريف الأول مترجم حرفيا عن قاموس جوزيت راي دوبوف:

" défaire، par une analyse sémiologique une construction héritée

مع أن سعيد علوش لم يذكر أنه تأثر أو أنه مدين لجوزيت راي دوبوف في معجمها السميائي[18].

ش- إلى جانب ذلك استعمل عبد الملك مرتاض التفكيكية في كتبه ألف ليلة و ليلة سنة 1989، وتحليل الخطاب السردي 1995، و (أ- ي) سنة 1992.

كما استعمل عزت محمد جاد التفكيكية لمصطلح شائع بالإضافة إلى مجدي أحمد توفيق الذي اصطنع نظرية التفكيك.

ص- كما نشير إلى استعمال يوسف عزيز في ترجمته لكتاب وليم راي مصطلح التحليلية البنوية، دون أن ينسبها إلى باحث محدد قائلا في هامش مقدمة الكتاب:" ترجمت أيضا بلفظة التحليلية البنوية و لكن لفظة التفكيكية تظل أقرب إلى الكلمة الانجليزيةDéconstruction ."[19]

ض- وهناك أيضا مقابلات أخرى التي واجهت بها الكتابات العربية لمصطلح Déconstruction، نذكر اللابناء والنقد اللابنائي الذين استعملهما شكري عزيز ماضي في سياقات موضعية، وواضح أنها لا يعدوان أن يكونا ترجمة حرفية للمصطلح الأجنبي.

و بهذا تكون الترجمة العربية قد استعملت ما يزيد من عشرة مقترحات كاملة و هي: (التفكيك، التفكيكية، التشريحية، التشريح، التقويض، التقويضية، نظرية التقويض، النقضية، اللابناء، التهديم، التحليلية البنوية.....).

يمكننا تصنيف المصطلحات الثلاثة الأخيرة في مجال المصطلحات المستهجنة و ذلك لأسباب مختلفة منها:

- **اللابناء**:مصطلح مستبعد لاعتبارات تداولية و مورفولوجية بحيث أنه غير شائع في الاستعمال فهو ذي شيوع محدود جدا، بالإضافة إلى صعوبة التصرف فيه أي الجانب الاشتقاقي.
- **التهديم**:مصطلح مستبعد لاعتبارات دلالية، بحيث ينصرف التهديم إلى دلالات عدمية سلبية تخريبية بعيدة عن عالم النص.
- **التحليلية البنوية**: مصطلح مستبعد لالتباسه بالمنهج البنوي و هي لا تغدو أن تكون إلا مجرد وصف له.

في حين يمكننا تصنيف المصطلحات الأخرى كلها في مجال المصطلحات المقبولة فيما يخص دلالة التشريح أو التشريحية في اللغة لا تكاد تتجاوز مفاهيم التقطيع و التصنيف و الفتح و الكشف و التبيين، أما الفك و التفكيك لا يتجاوز كذلك دلالات الفتح و العتق و الإطلاق و فصل الأشياء و تخليص بعضها من بعض.

أما التقويض فهو يقترب أكثر من دلالة المصطلح الغربي، حيث جاء في لسان العرب قوض البناء: نقضه من غير هدم.[20] و ربما كان النقض أقرب معنى إلى المفهوم الغربي، خاصة فيما يتعلق بالمناقضة القولية، النقض: اسم البناء المنقوض إذا هدم، والمناقضة في القول: أن يُتكلم بما يتناقض معناه، والنقيضة في الشعر: ما يُنقض به، وكذلك المناقضة في الشعر، ينقض الشاعر الآخر ما قاله الأول، و النقيضة الاسم يجمع على النقائض و لذلك قالوا: نقائض جرير الفرزدق.[21]هذا بالاحتكام إلى المعيار المعجمي و الدلالي.

ولكن إذا احتكمنا للمعيار التداولي، نجد أن مصطلح التفكيكية أو التفكيك أكثر شهرة و أوسع تداولا، فهو بهذا يكون المصطلح المفضل في الاستعمال.

و بهذا يبقى السؤال مطروحا أيّ هذه المصطلحات الأجدر بلقب المصطلح الأفضل؟

و على الرغم من هذا الاختلاف في استعمال المصطلح، فإن جل الكتابات العربية تقريبا تجمع على أن القراءة التفكيكية قراءة متضادة، تثبت معنى للنص ثم تنقضه لتقيم آخر على أنقاضه في إطار إساءة القراءة إنها تسعى إلى إثبات أن ما هو هامشي قد يصير مركزيا إذا نظرنا إليه من زاوية مغايرة.

فالتفكيكية إذن- على حد قول عبد العزيز حمودة- إلى أن تبحث عن اللّبنة القلقة غير المستقرة، و تحركها حتى ينهار البنيان من أساسه و يعاد تركيبه من جديد و في كل عملية هدم و إعادة بناء يتغير مركز النص و يُكسب العناصر المقهورة أهمية جديدة يحددها- بالطبع- أفق القارئ الجديد و هكذا يصبح ما هو هامشي مركزيا، وما هو غير جوهري جوهريا[22].

الخاتمة:

وبناء على هذا يمكن أن نسجل بعض النتائج التي نوجزها فيما يأتي:

أولا: كما هو معروف لا شيء يخلق من العدم، والتفكيك نتج من منطلقات فلسفية تأويلية في مرحلة ما بعد الحداثة، وقد نتج من الحركة البنوية وما هو إلا امتداد لها بشكل غير مباشر.

ثانيا: التفكيك هو منهج نقدي حديث يستهدف تقويض النص الأدبي في الداخل و خلخلة بنائه الهرمي لاستكشاف دلالاته المختفية و اللانهائية، وهو يؤكد على قيمة النص و أهمية الدور المحوري للقارئ.

ثالثا: نجحت التفكيكية نجاحا كبيرا في موطنها غير الأصلي وهو الولايات المتحدة الأمريكية ونالت شعبية غير متوقعة في الأوساط النقدية الغربية رغم إقرار البعض بفشلها، ولكن انتشارها في تلك الأوساط هو دليل كاف لنجاحها.

رابعا: تطبيق منهج التفكيك كما هو على النصوص العربية أدى ذلك إلى الفشل الذريع لهذا المنهج في الفكر النقدي العربي، و تلك المحاولات التطبيقية على النصوص العربية خرجت عن نطاق التفكيك، و لم تكن سوى لمسة سطحية له.

قائمة المصادر والمراجع المعتمدة:

1- الأسس اللغوية لعلم المصطلح، محمود فهمي حجازي، مكتبة غريب، القاهرة.

2- إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي المعاصر، يوسف وغليسي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، ط2008،1

3 - إشكالية المصطلح في النقد الروائي العربي، عبد العالي بوطيب، مطابع الدار الهندسية، القاهرة، 2004.

4 - الخطيئة والتكفير، عبد الله الغذامي، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، 1985

5- لسان العرب، ابن منظور، دار لسان العرب، مصر

6 - المصطلح الصوتي في المعاجم العربية، معجم العين – أنموذجا- أطروحة دكتوراه، هشام خالدي، جامعة مستغانم، 2006.

7- المصطلح ومشكلات تحقيقه، إبراهيم كايد محمود www.awu.dam.org

8- المعنى الأدبي من الظاهرتية إلى التفكيكية، وليم راي، تر بوئيل يوسف عزيز، دار المأمون، بغداد، 1987.

9 - من إشكاليات النقد العربي الجديد، شكري عزيز ماضي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1997.

10- مجلة أعمال ندوة قضايا المصطلح في الآداب والعلوم الإنسانية، إشكالية المصطلح في النقد الروائي العربي، عبد العالي بوطيب، كلية الآداب الإنسانية، ع 12، 2000.

11- ندوة قضايا المصطلح في الآداب والعلوم الإنسانية، من قضايا توليد المصطلح، أمينة فنان.

12 - ندوة قضايا المصطلح في الآداب والعلوم الإنسانية، مشاكل ترجمة المصطلح النقدي الحديث، عبد الحميد العبدوني، ط1.

الهوامش:

(1) مجلة أعمال ندوة قضايا المصطلح في الآداب والعلوم الإنسانية، إشكالية المصطلح في النقد الروائي العربي، عبد العالي بوطيب، كلية الآداب الإنسانية، ع 12، 2000.ج 1، ص 178.

(2) المصطلح الصوتي في المعاجم العربية، معجم العين – أنموذجا- أطروحة دكتوراه، هشام خالدي، جامعة مستغانم، 2006، ص 80.

(3) الأسس اللغوية لعلم المصطلح، محمود فهمي حجازي، مكتبة غريب، القاهرة، ص 12.

(4) المصطلح الصوتي في المعاجم العربية معجم العين –أنموذجا- ، هشام خالدي، ص 108.

(5)المصطلح الصوتي في المعاجم العربية معجم العين –أنموذجا- ، هشام خالدي، ص 108.

(6)المصطلح ومشكلات تحقيقه، إبراهيم كايد محمود www.awu.dam.org

(7) المصطلح ومشكلات تحقيقه، إبراهيم كايد محمودwww.awu.dam.org

(8) إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي، يوسف وغليسي، ص 343

(9)ندوة قضايا المصطلح في الآداب والعلوم الإنسانية،من قضايا توليد المصطلح، أمينة فنان، ج 1، ص 70.

(10)إشكالية المصطلح في النقد الروائي العربي، عبد العالي بوطيب، ص 180.

(❖)ترجم سامي محمد دراسة قام بها ليوتيل أيبل تحت عنوان نقد بعض ملامح المنهج البنوي في النقد الأدبي، نشرها في مجلة أقلام العراقية في العدد 11 سنة 1980، ص 217، حيث استعمل مصطلح التفكيكية،ويكون بهذا أول من استعمل مصطلح التفكيكية في النقد العربي.

(11) الخطيئة والتكفير، عبد اللّه الغذامي، ص 50 (الهامش 78).

(12)إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي، يوسف وغليسي، ص 350.

(13) الخطيئة والتكفير، عبد اللّه الغذامي، ص 84.

(14)دليل الناقد الأدبي، ميجان الرويلي، سعد البازعي، ص 53.

(15)ندوة قضايا المصطلح في الآداب والعلوم الإنسانية، مشاكل ترجمة المصطلح النقدي الحديث، عبد الحميد العبدوني، ج 2، ص 7.

(16) من إشكاليات النقد العربي الجديد، شكري عزيز ماضي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1997، ط1، ص 167.

(17)إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي، يوسف وغليسي، ص 346.

(18)إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي، يوسف وغليسي، ص 346.

(19) المعنى الأدبي من الظاهرتية إلى التفكيكية، وليم راي، تر بوئيل يوسف عزيز، دار المأمون، بغداد، 1987، ص 09.

(20)لسان العرب، ابن منظور، مادة (قوض).

(21)نفسه، مادة(نقض)

(22)المرايا المحدبة،عبد العزيز حمودة، ص 388.